إشادة بالإنجاز الأمني الكبير وباللواء إبراهيم

التحقيقات مستمرة مع الأسير وكشف إرهابيين جدد

اللواء ابراهيم مع ضباط الأمن العام في المطار

تتواصل التحقيقات مع الإرهابي أحمد الأسير لدى جهاز الأمن العام، ويرجّح أن تنتهي اليوم، ليحال بعدها إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر ليتخذ في ضوئها القرار المناسب في حقه، فإما يحيله إلى مديرية المخابرات في الجيش للتوسع في التحقيق معه وهو الاحتمال الأقوى، أو الى المحكمة العسكرية الدائمة إذا لم تتضمن إفادته اي جديد في حوادث عبرا، أو يتم الادعاء عليه في الجرائم الجديدة التي قد تكون تضمنتها إفادته، ويحال الى قاضي التحقيق العسكري الاول.

وأكد النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود أن نتائج فحوص الـD. N. A. للأسير جاءت مطابقة لعيّنات والديه.

وكشفت التحقيقات عن متورطين جدد في أحداث عبرا ومنهم 3 أشخاص من مناصري الأسير من بينهم حسام رفاعي، الذي دهمت شعبة معلومات الجنوب في المديرية العامة للأمن العام صباح أمس، محله لبيع الالكترونيات في صيدا.

وتفقد المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم مكتب شؤون المعلومات في المديرية العامة للأمن العام واطلع على سير التحقيقات مع الأسير بإشراف النيابة العامة المختصة.

ثم انتقل إلى مطار بيروت الدولي وجال على أقسام دائرة أمن عام المطار واجتمع بالضباط والعسكريين وهنأهم على الإنجاز الأمني الذي تحقق بتوقيف الأسير والذي يصب في خانة تثبيت هيبة الدولة وعمل المؤسسات ومكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والعالمي، منوهاً بجهودهم «التي أدت خلال السنتين الأخيرتين إلى كشف (1663) وثيقة سفر وتأشيرة دخول مزورة لدول عربية وأجنبية وحضهم على المضي في مهماتهم الهادفة إلى حفظ الأمن والإستقرار وصون الوحدة الوطنية».

من جهة أخرى، نفى مصدر فلسطيني ما تردد عن أن القيادات الفلسطينية كانت تعلم بوجود الأسير في مخيم عين الحلوة أو تعرف مكان إقامته»، مشيراً إلى «أننا علمنا بذلك من الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية بعد القبض عليه، حيث كان بحماية الإرهابي بلال بدر ويقيم في حي الطوارئ العصي على القوى الفلسطينية وعلى الدولة اللبنانية وفيه مئات الإرهابيين المطلوبين للعدالة اللبنانية والذين تغمست ايديهم في قتال الجيش في عبرا وفي قتل ضباط كبار من «فتح». وأكد أن «ثمة إجماعاً فلسطينياً في المخيم على الابتعاد عن التدخل في الشأن اللبناني كي لا ننجر إلى أي فتنة».

ولفت المصدر الى ان «بعد اعتقال الأمن العام للأسير، فإن حليفه ورفيق دربه فضل شاكر غاب عن الأنظار في حي الطوارئ حيث يقيم، لليلتين، وتخفّى في مكان، ما زلنا نجهله»، مؤكداً أن «شاكر بات يتحسب لعملية أمنية لاعتقاله من داخل المخيم وتسليمه للدولة اللبنانية، ولذلك اتخذ تدابير أمنية مشددة حول مكان إقامته».

ورجّح أن «توجّه القوى الفلسطينية في مخيم عين الحلوة تحذيراً لشاكر في أول اجتماع تعقده، تطالبه فيه بالخروج من المخيم وإذا لم يلبِ فإننا سنرفع الغطاء عنه وسنطلب من المقربين منه إسلامياً أن يقوموا بتسليمه للجيش اللبناني لأننا لا نستطيع تحمّل وزر وجوده في المخيم».

تنويه بالأمن العام

في غضون ذلك، نوّهت شخصيات وفاعليات سياسية بنجاح الأمن العام في اعتقال الأسير حين كان يحاول الهروب من لبنان عبر مطار بيروت مستخدماً جواز سفر مزوّراً.

وفي هذا السياق، نوّه رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط «بالجهود الكبيرة والمهمة التي بذلها الأمن العام اللبناني لتوقيف أحمد الأسير بعد عامين على أحداث عبرا التي أدت الى استشهاد 18 ضابطاً وعنصراً من الجيش اللبناني»، داعياً إلى ان «تأخذ العدالة مجراها في هذا الملف إحقاقاً للحق وانتصاراً للشهداء الذين بذلوا حياتهم دفاعاً عن لبنان والإستقرار الأمني فيه».

وأشاد الأمين العام لحركة النضال اللبناني العربي النائب السابق فيصل الداود بـ«الانجاز الأمني الذي حققه الأمن العام في إلقاء القبض على الأسير».

وأشار إلى أن «هذا الجهاز أثبت بقيادة مديره العام اللواء عباس ابراهيم، انه بات مؤثراً في تعقب الشبكات الإرهابية والتخريبية، وسجل خلال السنوات الأخيرة عمليات أمنية ناجحة، منها شبكة فندق «دليوي» ومساهمته في تحرير مخطوفي أعزاز، والعمل لإطلاق العسكريين المختطفين، إلى قيام اللواء ابراهيم بمبادرات سياسية ناجحة تساعد في حل أزمات داخلية».

ولفت الى ان «توقيف الأسير، أفرح اللبنانيين الذين عاشوا في كابوسه وجموحه ومواقفه التكفيرية، وهم يتطلعون إلى القضاء، وفي مقدمهم أهالي الشهداء، للاقتصاص منه لهدره دماء الجيش والمواطنين وتخريب صيدا واقتصادها ونسيجها الاجتماعي».

كذلك نوّه الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري أسامة سعد بنجاح الأمن العام اللبناني في اعتقال الأسير. كما نوه بسائر المؤسسات الأمنية والعسكرية، وفي طليعتها الجيش اللبناني، وأشاد بدورها في حفظ الأمن والاستقرار، وثمّن التضحيات التي تقدمها دفاعاً عن الشعب والوطن.

وهنأت الهيئة الإدارية في «تجمع العلماء المسلمين» الأمن العام اللبناني «وعلى رأسه اللواء عباس ابراهيم على الإنجاز الأمني الكبير باعتقال المجرم أحمد الأسير»، وطالبت «باستمرار التحقيق معه لكشف وفضح المشروع الذي ينتمي إليه والمحرضين والمساعدين له في لبنان وغيرهم، فهذا حق شهداء الجيش في عبرا، بل في كل الوطن».

وشددت في بيان على ضرورة «الحفاظ على السلم الأهلي في لبنان وعدم الإنجرار إلى فتن داخلية، واعتبار أن كل من يُسيء إلى ذلك لا يمت بصلة إلى كل اللبنانيين ولأبناء مذهبه وجماعته قبل غيرهم».

ورحّب الأمين العام لـ«منبر الوحدة الوطنية» خالد الداعوق في بيان، بـ«الانجاز الأمني الكبير للأمن العام باعتقال المطلوب الفار احمد الأسير»، محيياً «اللواء عباس ابراهيم وضباط الأمن العام وعناصره»، مشيداً «بهذه الخطوة الجبارة التي تؤكد أن هذه المديرية بقيادة اللواء ابراهيم هي إلى جانب الجيش والقوى الأمنية، جهاز أمني وطني لا تشوبه أية شائبة».

ونوّه الداعوق «بما يقوم به الامن العام على الصعيد الأمني، من ملف مخطوفي أعزاز إلى ملف العسكريين المخطوفين الذي ما زال اللواء ابراهيم يواصل جهوده لإطلاقهم، الى كشف شبكة فندق «دليوي» في الروشة وإنجازات أمنية أخرى».

وطالب بـ«أن يحاكم الأسير على جرائمه إحقاقاً للحق وانتصاراً لشهداء الجيش في عبرا ولجميع شهداء الأمن العام والقوى الأمنية الأخرى وكل الذين استشهدوا من أجل حفظ الأمن والاستقرار دفاعاً عن لبنان».

وقال رئيس «حركة الإصلاح والوحدة» الشيخ ماهر عبدالرزاق في بيان: «الشكر والتقدير إلى المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم على جهده الكبير، وهو الذي يتمتع بحس وطني جامع يعمل على مستوى الوطن، وأن ما يقوم به إنما هو لخدمة لبنان وأمنه واستقراره ولمصلحة كافة الشعب اللبناني، فهو لواء الوطن وحامي أمنه ووحدته، ورجل إستثنائي في زمن إستثنائي يتمتع بمواصفات القيادة ويحمل الأمانة بصدق وإخلاص».

ودعا عبدالرزاق كل «القوى السياسية إلى التعقل وعدم التشويش والتشكيك بالقوى الأمنية»، طالباً «التوحد لإنقاذ لبنان والحفاظ على مؤسساته الأمنية والمدنية وعيشه المشترك».

الوضع الحكومي يراوح ولا اتفاق على المخرج

لا يزال الوضع الحكومي يراوح مكانه من دون أن تتبلور صيغة محدودة للخروج من الأزمة.

وفي هذا الإطار، أعرب وزير الشؤون الإجتماعية رشيد درباس في حديث إذاعي عن اعتقاده بأن «الحكومة باتت أمام طريق مسدود»، مستبعداً أن «يتجه رئيس الحكومة تمام سلام لدعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد قريباً، لأن من غير المجدي أن تجتمع حكومة لا تنتج سوى حفلات الزجل». واعتبر أن «الضرورة تحتم إيجاد مخرج للأزمة الحكومية حيث هناك استحقاقات داهمة كإصدارات اليوروبوند والهبات الدولية والرواتب». وقال: «إن فكرة الاعتكاف تستهويه وقد يلجأ إليها عدد من الوزراء، لكن رئيس الحكومة هو صاحب القرار في هذا الموضوع. وإذا دعا إلى الاجتماع فنحن سنلتزم بذلك».

ورأى درباس أن «طرح رفع سن التقاعد للضباط العسكريين مدمّر مالياً وللتراتبية العسكرية»، مشيراً إلى «أن سنّ القوانين لمصالح خاصة أو لأفراد مجافية للقوانين التي تطبق على الحالات العامة وليس الخاصة». وقال إنه «لا يرى مانعاً في تأخير تسريح العميد شامل روكز أو ترقيته إلى رتبة لواء لكونه تدبيراً إدارياً يتخذه وزير الدفاع أو مجلس الوزراء».

من جهته، أكد عضو كتلة التحرير والتنمية النائب ميشال موسى أن «هناك صيغاً يتم تداولها للخروج من الأزمة الحكومية ولكن أي صيغة لم تحظ بعد بالموافقة»، مشيراً إلى أن «هناك سلّة يجري التشاور بها وكل الأمور في حاجة إلى مجلس النواب».

ورداً على سؤال حول قول الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ان «النائب ميشال عون هو الممر الإلزامي في الاستحقاق الرئاسي»، قال موسى في حديث اذاعي إن «لدى الأخير الكتلة المسيحية الأكبر وحضوره في هذا الاستحقاق أساسي جداً وكل الأمر يتوقف على التشاور الذي سيحصل محلياً واقليمياً». فيما أكد عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب ناجي غاريوس أن «لا تراجع في موقف حزب الله من العماد عون»، موضحاً أن «حزب الله شعر أنه يتحدى اللبنانيين باسم العماد ميشال عون، فأتى موقف السيد نصر الله كتصحيح في التصرف فقط لا غير».

وعن غياب «التمديد الأمني الثلاثي» عن خطاب نصر الله، أشار غاريوس إلى أن «السيد نصر الله، لا يستطيع، في كل خطاب، التطرق إلى المواضيع كافة». ونبّه إلى أن «العماد عون توجه إلى العماد جان قهوجي شخصياً لأنه قائد الجيش ولا قائد غيره، لكننا لا نشخصن العلاقة بيننا وبين قائد الجيش»، مشدداً على «أننا لسنا ضد قائد الجيش شخصياً، لكننا، وفي أحيان كثيرة، لا نرى تصرفاته طبيعية».

«الأحزاب» نددت بتحويل العدو مقبرة في القدس إلى ملهى ليلي

نوهت هيئة التنسيق للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية بالإنجاز المهم الذي حققه الأمن العام اللبناني باعتقال الفار أحمد الأسير، لدى محاولة هروبه بجواز سفر مزور عبر مطار بيروت الدولي.

وأكدت الهيئة «ضرورة إنزال أشد العقوبات بحق الأسير لقاء الجرائم التي ارتكبها بحق اللبنانيين عموماً والجيش اللبناني خصوصاً، ودعت القضاء إلى عدم التهاون في تطبيق العدالة نزولاً عند مطالبة أهالي شهداء ضباط وجنود الجيش ليكون الأسير عبرة لكل من يعتدي على الجيش ويعمل على إثارة الفتنة بين اللبنانيين».

كما نددت الهيئة بـ«الاعتداء الصهيوني السافر الجديد الذي قامت به سلطات الإحتلال الغاصب من خلال تحويل مقبرة مأمن الله في القدس المحتلة إلى ملهى ليلي وناد للدعارة وشرب الخمور ولعب القمار».

ولفتت إلى «أن بناء هذا الملهى الماجن يأتي في سياق تهديد كل الأماكن العربية والإسلامية». كما أعادت التنديد «بكل مدع للعروبة والإسلام وبالسلطة الفلسطينية الذين قدموا ويقدمون التنازلات تلو التنازلات لمصلحة العدو، وأكدت أن هذا السكوت والتغاضي عن كل الأعمال الإجرامية التي يقوم بها العدو هو بمثابة مشاركة في العدوان، وينبغي على كل هؤلاء العودة إلى الإلتزام بالثوابت الوطنية والعروبية المقاومة لردع العدو والوقوف في وجهه لمنعه من تحقيق أغراضه وقراراته المشبوهة».

«اللبنانية الديموقراطية» أيّدت خطاب نصر الله

هنأ المكتب السياسي لـ«الحركة اللبنانية الديمقراطية» في بيان إثر إجتماعه برئاسة جاك تامر، الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وعائلات الشهداء بذكرى انتصار تموز، رافضاً «مشاريع التقسيم في المنطقة واتهام القيادة السورية أو الجيش السوري وحلفائهم بالعمل لتقسيم سورية».

وأيد «النداء الصادق الذي أطلقه سماحته للقيادات المسيحية الوطنية في لبنان كي تعيد النظر في موقفها من فتح المجلس النيابي وإطلاق عمله، من أجل معالجة قضايا اللبنانيين لفتح أبواب الحوار وصولاً إلى حلول للأزمات الأخرى وبخاصة قانون الانتخابات».

وأكد «العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في الشرق»، مشدداً على أن «المسيحيين هم صمّام أمان»، ومناشداً «المسلمين المحافظة على إخوانهم المسيحيين وعدم تركهم تحت سطوة الإرهاب باسم الإسلام».

ورحب بزيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ودعوته «دول المنطقة إلى الحل السلمي».

ورأى أن «حصول انهيار إقتصادي وإنفجار إجتماعي بات قريباً مع استمرار المنحى الإنحداري للبلد على المستويات كافة، فما يجري اليوم يدل على بلوغنا مرحلة متقدمة من الشلل الذي ينذر بالأسوأ».

ودعا تامر وزير الاتصالات بطرس حرب إلى «وضع حدّ لتلاعب شركات الخليوي باتصالات المواطنين، علماً أنها تحتسب الثلاثين أو الخمسين ثانية دقيقة، وهذه سرقة بحق جميع المواطنين، ولا بدّ أن يحاسَب عليها مرتكبوها».

حزب الله: الضمانة الفعلية لتحقيق التوازن في السلطة التنفيذية هي عون وما يمثله

جدد حزب الله رفضه الرئيس التوافقي مستعرضاً تجربة الرئيس ميشال سليمان من دون أن يسميه وقال: «لمن يطلب منا مرة بعد أخرى أن نجرب المجرّب، نقول إنه ما من أحد لديه ذرة من الحكمة ثم يرتكب الخطأ مرتين»، مؤكداً أن «الضمانة الفعلية الملموسة لتحقيق التوازن في السلطة التنفيذية هي الجنرال ميشال عون وما يمثله».

وفي هذا السياق، دعا وزير الصناعة حسين الحاج حسن، خلال احتفال تأبيني في بعلبك، إلى «حوار ينقذ لبنان مما هو فيه»، مشيراً إلى «طريق أساسي واحد هو الحوار بين المكونات جميعاً وخصوصاً بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر».

يزبك

الموسوي

وأوضح عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي في خلال الاحتفال التكريمي الذي أقامه حزب الله في ذكرى مرور أربعين الشهيد مهدي محمود برجي في دير قانون رأس العين، أن «الإصلاحات الدستورية والسياسية التي نصّ عليها هذا الاتفاق تؤدي إلى تحقيق الحكم الجماعي للطوائف اللبنانية حكماً عادلاً ومتوازناً، والمادة 95 منه تقول إن الحكومة في المرحلة الانتقالية ما قبل إلغاء الطائفية السياسية تمثل فيها الطوائف بصورة عادلة، وهذا يعني أن تشارك الطوائف بتمثيل حقيقي فعلي لا عبر تمثيل مصطنع، وأن تكون شراكتها شراكة حقيقية وفعلية لا مجرد شراكة صورية، إلا أن البعض في لبنان يتصرف وكأن اتفاق الطائف نقل الصلاحيات من موقع طائفي إلى آخر، فيحاول أن يتصرف بأسوأ مما كانت عليه الطبقة السياسية التي حكمت من عام 1943 إلى عام 1990».

وأضاف: «ولذلك يجب أن نذكّر الجميع أن من يهدد اتفاق الطائف هو الذي يحاول التصرف وكأن السلطة التنفيذية حق لحزبه أو للفئة التي ينتمي إليها، وفي حين أن السلطة التنفيذية منوطة بمجلس وزراء مجتمع ومؤلف من تمثيل عادل للطوائف، فإنه لا يحق لأي رئيس كان أن يختزل في شخصه صلاحيات مجلس الوزراء (...) وفي هذا الإطار لا يحق لأحد أن يحرم التيار الوطني الحر من حقه في المشاركة الفاعلة في القرار الحكومي عبر تغييبه أو إقصائه أو إحراجه لإخراجه».

وطالب «الفريق الآخر الذي يقول إنه ليس بصدد استبعاد أو عزل أحد بعدم تكرار الخطأ الذي ارتكبه من عام 2006 حتى عام 2008 حين غيب حركة أمل وحزب الله، فكيف يطلق الوعود ثم يعود عنها؟».

وتطرق الموسوي إلى الاستحقاق الرئاسي، قائلاً: «جربنا الرئيس التوافقي بعد أن وصل إلى رئاسة الجمهورية من لم يكن اسمه وارداً على أي ورقة جرى تداولها بما فيها الورقة التي قدمها البطريرك السابق مار نصر الله بطرس صفير إلى وزير الخارجية الفرنسي آنذاك برنارد كوشنير، والذي وصل حينها إلى الرئاسة لم يكن اسمه مطروحاً، ولكنه وصل إليها بعد المخاض الذي شهده لبنان في 7 أيار وما بعده، وفي هذا الإطار نحن نسأل هل كان هذا الرئيس التوافقي توافقياً في أدائه أم أنه تصرف على نحو متحيّز إلى طرف وانقلابي على الطرف الأساسي الذي كان سبباً في مجيئه إلى رئاسة الجمهورية، وذلك بعد أن كان قدم الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ضمانات مباشرة إلى الجنرال ميشال عون بأنه إن وافق على الرئيس التوافقي فسيكون الزعيم المسيحي الأول في معادلة الحكومة والحكم في لبنان، في حين أن الأداء السياسي في الفريق الذي يرعاه الجانب الفرنسي كان قائماً على إضعاف وعزل الجنرال عون وصولاً إلى القضاء على تمثيله السياسي».

وأضاف الموسوي: «لذلك فإننا نقول لمن يطلب منا مرة بعد أخرى أن نجرب المجرّب، إنه ما من أحد لديه ذرة من الحكمة ثم يرتكب الخطأ مرتين، لأن الضمانة الفعلية الملموسة لتحقيق التوازن في السلطة التنفيذية هي الجنرال عون وما يمثله، فالرئيس التوافقي سيكون في مآله ونهايته مصادراً قراره من جهات إقليمية معروفة كما رأينا في التجربة السابقة».

يزبك

من جهة أخرى، اعتبر رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله الشيخ محمد يزبك «إن انجازات القوى الأمنية التي تتمثل باعتقال رؤوس الإرهاب، تستدعي تقديم كل الدعم للقوى الأمنية لكي تقوم بواجبها في حماية أمن اللبنانيين من دون أي غطاء لمرتكب أو مخل».

وقال في كلمة خلال حفل تأبيني في بلدة الخضر: «نشد على أيدي القوى الأمنية في كل مكان، ونقول للذين يدعون ويطلقون ألسنتهم أن هناك بؤراً أمنية وغطاء سياسياً على مطلوبين، أن لا بؤر محمية، بل على السلطة أن تقوم بدورها، من جيش وقوى أمن في كل لبنان، فنحن نريد الأمن لأهلنا ولشعبنا».

ياغي

إلى ذلك، أكد مسؤول منطقة البقاع في الحزب النائب السابق محمد ياغي فكشف خلال لقاء سياسي في «مركز باسل الأسد» في بعلبك بمناسبة الذكرى التاسعة للانتصار في حرب تموز 2006، أننا «لسنا طلاب سلطة وحاكمية، فلو أردنا سلطة في لبنان، عرض علينا موفد الأمين العام للأمم المتحدة عام 2000 بأن نأخذ ما نشاء من سلطة في لبنان بشرط عدم إطلاق رصاصة واحدة على «إسرائيل»، فرفضنا، ونحن دائماً نطور اسلحتنا ووسائل القوة للمعركة الفاصلة، ولن تهدأ حربنا مع العدو الصهيوني حتى نحرر كل أرضنا وفي مقدمها فلسطين وعاصمتها القدس الشريف».

«القيادة العامة» تهنئ بانتصار تموز

قدّم وفد من قيادة الجبهة الشعبية – القيادة العامة في منطقة الشمال التهنئة لقيادة حزب الله بذكرى الانتصار في حرب تموز. وكان في استقبال الوفد الذي ضم عضو اللجنة المركزية للجبهة ابو عدنان عودة ومسؤولها في الشمال وقاسم حسن وأبو أحمد رميح وعلي الأمير، عضو المجلس السياسي للحزب محمد صالح.

وأعلن بيان صدر بعد اللقاء أنه «بعد التهنئة والتبريك بانتصار تموز والإنجاز التاريخي للمقاومة على العدو الصهيوني الذي أدى إلى تراكم نضالي مقاوم انتصرت فيه المقاومة الفلسطينية في غزة، حيّا المجتمعون صمود وصبر وإصرار الشعب الفلسطيني على مواجهة الاحتلال على رغم كل ما يجري في المنطقة من تدمير ومحاولة إسقاط الأمة وتمزيقها لقبائل وطوائف ومذاهب».

وفي ختام اللقاء أرسل الوفد «تحية اعتزاز وافتخار للمقاومة وسيدها السيد حسن نصر الله».

دريان في مؤتمر الإفتاء بالقاهرة: لن نسمح أن يكون لبنان ممراً أو مقراً للمتطرفين

دريان متحدثاً في المؤتمر

أكد مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان أن دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية ستبقى قائمة على نهج الإعتدال والوسطية، مشدداً على «أننا لن نسمح أن يكون لبنان ممراً أو مقراً للمتطرفين».

كلام دريان جاء خلال مشاركته في افتتاح أعمال المؤتمر العالمي للإفتاء الذي أقامته دار الإفتاء المصرية في القاهرة بعنوان: «الفتوى، إشكاليات المستقبل وآفاقه»، برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وألقى دريان في افتتاح المؤتمر كلمة باسم المفتين جاء فيها: «هناك تحديات يتعرض لها الدين الإسلامي، ولدينا انشقاق في الدين في اتجاه التطرف والعنف. وهذا الإنشقاق لا يكفي فيه القول إن هؤلاء خوارج جدد. إنهم أكثر من ذلك. إذ إنهم يتعرضون بالتحريف والإبطال لثوابت الدين، من طريق فقه مغلوط، كما يتعرضون بطرائق فظيعة لفقه العيش. في مراحلهم الأولى قبل عقدين ونيف، كانوا يستخدمون الفتاوى باعتبارها اجتهاداً، فلما حملوا السلاح، صارت الفتوى أمراً لازماً تنتهك به النفوس والأعراض والأموال».

وأضاف: «إن الدين في خطر، ومؤسساته في خطر أكبر. إن مهمة مؤسساتنا الأولى الحرص على أن يصلي المسلمون معاً، استناداً إلى وحدة العقيدة التي عمادها الصلاة».

وتابع: «إن ثلث طلاب العلوم الدينية، ما عادوا يدرسون في مؤسساتنا التعليمية، بل في مدارس للأحزاب والتيارات، وهي مدارس أكثرها يدفع باتجاه التشدد والعنف. فنحن محتاجون إلى تجديد في الرسالة والبرامج، وإلى تجدد في الوعي بالمهمة والرسالة في أوساطنا وفي مؤسساتنا».

واختتم: «دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية ستبقى قائمة على نهج الإعتدال والوسطية وهي صوت العدل، والقيم الإنسانية والأخلاقية، وإن الغلو والتطرف في الدين لا مكان لهما في لبنان بلد العيش المشترك والمحبة والحوار بين أبناء الوطن كافة، ولن نسمح أن يكون لبنان ممراً أو مقراً للمتطرفين، علينا أن نكون واعين لما يحاك لنا من مؤامرات وفتن».

والتقى مفتي الجمهورية شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب ونوّه بالجهود التي يبذلها الأخير في تعزيز دور ورسالة الأزهر الشريف الدينية والعلمية في العالم العربي والإسلامي.

قتيلان في تصدي الجيش لمتسللين من الجرود وتوقيف مشتبهين بانتمائهم إلى منظمات إرهابية

استهدفت قوة من الجيش اللبناني في منطقة الحصن – عرسال ليل أول من أمس، مجموعة إرهابية حاولت التسلل من الجرود في اتجاه بعض المراكز العسكرية، وأوقعت في صفوفها قتيلين، فيما لاذ الباقون بالفرار، وفق ما جاء في بيان صادر عن قيادة الجيش – مديرية التوجيه. وتم تسليم الجثتين إلى المرجع المختص لإجراء اللازم.

ونقل الجيش الجثتين إلى مستشفى الهرمل الحكومي، وتبين أنهما تعودان لكل من محمد كنج وعلي مطاوع، وهما تابعان لتنظيم «داعش» وينتميان إلى القائد الميداني ابو السوس في وادي ميرا.

إلى ذلك، قصف الجيش قبل الظهر، تحركات مشبوهة للمسلحين بالمدفعية الثقيلة في البقاع الشمالي في جرود عرسال ورأس بعلبك.

خلال توقيع أوراق الاستلام

توقيفات

من جهة أخرى، أعلنت قيادة الجيش – مديرية التوجيه، في بيان، أن «قوة من الجيش أوقفت، على طريق عام اللبوة – عرسال، السوريين محمد مصطفى الجاعور وخالد محمد الغاوي للاشتباه بانتمائهما إلى مجموعات إرهابية.

وفي محلة علمان أوقفت دورية من الجيش، الفلسطيني إياد محمد سلوم للاشتباه به.

كما أوقفت وحدة من الجيش في محلة حارة حريك المواطنين علي غازي الأسعد ومحمد ابراهيم فاضل، المطلوبين بجرم إطلاق نار من أسلحة حربية في أوقات سابقة وإصابة مواطنين وعسكري بجروح.

وفي محلة كرم سدة – زغرتا، أوقفت دورية من الجيش المواطن إيلي حنا الخوري بجرم إطلاق النار، وضبطت بحوزته مسدساً حربياً والذخائر العائدة له.

وأوقفت قوى الجيش في محلة العيرونية – الشمال، 14 شخصاً من التابعية السورية، لتجولهم داخل الأراضي اللبنانية من دون أوراق قانونية. سلم الموقوفون إلى المرجع المختص لإجراء اللازم».

على صعيد آخر، بقي بعض أهالي العسكريين المخطوفين لدى تنظيم داعش في بلدة عرسال بانتظار خبر من من التنظيم الإرهابي المذكور للقاء أبنائهم، وذلك بعدما حضر الوسيط من الجرد وأبلغهم بأن الأمور إيجابية لناحية لقاء أولادهم.

8 قرارات إتهامية

قضائياً، أصدر قاضي التحقيق العسكري فادي صوان أمس، ثمانية قرارات إتهامية في جرائم تأليف عصابة مسلحة بهدف القيام بأعمال إرهابية وقتل ومحاولة قتل عسكريين أثناء قيامهم بالخدمة في طرابلس والتخريب وحيازة أسلحة ومتفجرات سنداً الى المواد 335 – 549 – 201/549 و733 عقوبات المادتين 5 و6– من قانون 1958/1/11 و72 اسلحة وهي تنص على العقوبة القصوى الإعدام.

وأصدر مذكرة إلقاء القبض في حق المتهمين وأحالهم أمام المحكمة العسكرية للمحاكمة. والمتهمون هم: الموقوف أمير منصور شقيق أسامة منصور، الموقوف محمد الجيباوي، السوري الموقوف عدي حوري، السوريان الموقوفان أحمد ومحمد خطاب، محمد حسون وانور الدياب . السوري الموقوف خالد الاسعد. السوري الموقوف ابراهيم سنوبر. السوريان احمد عادل صريف وعلي برماوي واللبنانيان وليد احمد يوسف وهادي محمد يوسف.

معدّات لضبط الحدود

في مجال آخر، أقيم ظهر أمس في مكتب مشروع الإدارة المتكاملة للحدود في لبنان، في الأشرفية – بيروت، حفل توقيع شهادة تسلّم الجيش كمية من المعدات الخاصة بضبط وإدارة الحدود، مقدمة من المشروع الممول من الإتحاد الأوروبي، في حضور نائب رئيس الأركان للتجهيز العميد الركن مانويل كرجيان ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، وممثلين عن عدد من سفارات دول الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، وعدد من الضباط.